على السلطة المحلية إحكاماً.

لم يغفل رؤساء البلديات عن محاولة السلطة المركزية تكبيل واستيعاب السلطة المحلية. فبعد لقاء تمهيدي، عقد في العام ١٩٦٥، بين وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومسؤولي السلطة المركزية في المحافظات ورؤساء البلديات، عاد رؤساء البلديات واجتمعوا لوحدهم بالوزير في العام ١٩٦٦، مطالبين بتوسيع صلاحياتهم والحدّ من سيطرة المحافظ على مؤسسات الحكم المحلي. ومن بين العديد من الطلبات والاقتراحات المقدمة الى الوزير، تمّت، على الرغم من معارضة العديد من مسؤولي المحافظات، الاستجابة لمطلب واحد، هو السماح لرؤساء البلديات بالاتصال المباشر بالوزارة، والاكتفاء بارسال نسخ عن المراسلات الى المحافظ، أو الى المتصرف[٦٤].

في خضمّ تلاحق خطوات تسلّط الحكومة على مؤسسات الحكم المحلي، ولسماحها بوجود مقنّن ومقيّد لبعض المتنفسات السياسية العامة، كالبرلمان، لم يكن بمقدور، او بامكان، البلديات ان تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية العامة على صعيد المملكة ككل، او على مستوى الضفة الغربية تحديداً. وفيما انحصر دور البلديات الوظيفي بنشاطات خدمية اساسية، تحدّد الدور السياسي للمجلس البلدي بأن يكون مؤسسة تقنين الصراعات وايجاد التوازنات بين الحمائل والعائلات المتنفذة على الصعيد المحلي، وليس هيئة ممثلة للتعبير السياسي المحلي في الحياة السياسية العامّة للاردن. فالانتخابات البلدية شكّلت مناسبة تنافسية هامّة للزعامات التقليدية المحلية؛ والمجلس البلدي كان الموقع الضروري لضمان مصالحها محلياً، ومنطلقاً اساسياً الى تطوير علاقاتها بالسلطة المركزية. ولذلك شهدت فترات الانتخابات البلدية حملات انتخابية كثيفة، تركّزت، بمجملها، على توظيف خطوط القرابة والنسب محاور رئيسة لتجميع الاصوات الانتخابية. ولكن، بما ان عدد المنتخبين كان محدّداً بدافعي الضرائب، ولأن الحكومة دفعت باتجاه احكام السيطرة على مؤسسات الحكم المحلي، وتحديد تركيبتها «التمثيلية»، يمكن الاستنتاج، بيسر، ان المجالس البلدية، خلال الحقبة الاردنية، لم تعكس تمثيلاً سياسياً عريضاً لعامّة الجمهور، بقدر ما مثّلت توافق مصالح الزعامات التقليدية والسلطة المركزية[٦٥].

الادارة المصرية في قطاع غزة

وقع قطاع غزة، بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، تحت السيطرة المصرية؛ ولكنه لم يضمّ الى مصر، بل اعتبر منطقة خاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين، وأُخضع لحاكمية ادارية مصرية عامّة. وعلى الرغم من ان سيطرة الحاكمية الادارية المصرية على القطاع كانت شاملة، ومطبّقة على جميع مناحي الحياة فيه، الّا ان السياسة المصرية تحددت، من البداية، على اساس تعريفه بصورة مستقلة عن السيادة المصرية، والتعامل معه من منطلق «الوصاية». لذلك، تمّ الانطلاق، في الحكم الاداري، من مبدأ الاستمرارية في تطبيق القوانين السارية والمحافظة على البنى الادارية المحدودة القائمة، وخاصة في ما يتعلق بمؤسسات الحكم المحلي، وتعديلها، او تغييرها، عندما اقتضت الحاجة، بأوامر ادارية من الحاكم العام. ويلاحظ انه عندما أُصدرت قوانين جديدة، وكانت محدودة، روعي التأكيد، في مسألة شرعيتها، انها تصدر عن الحكومة المصرية باسم الشعب الفلسطيني.

لم يكن في القطاع من مؤسسات حكم محلي بلدي عند بداية الادارة المصرية سوى بلديتين، غزة وخان يونس؛ بقيتا لوحدهما حتى وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. وبقي «قانون البلديات» الانتدابي لعام ١٩٣٤ ساري المفعول طوال فترة الادارة المصرية؛ ولم يجر عليه سوى تعديلات